

كلمة رئيس منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال
التأمين

الأستاذ / خالد بن صالح الذيب
المؤتمر الثاني لمنتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على
أعمال التأمين

01-02/01/1435هـ - 04-05/11/2013م

مراكش

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، الوزير
المكلف بالميزانية، أصحاب السعادة، أيها الحضور الكرام...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأسعد الله صباحكم بكل خير،

يطيب لي بداية تهنئتك بحلول العام الهجري الجديد أعاده الله
عليكم وعلينا بكل خير، كما يُشرفني أن أتقدم أصالةً عن نفسي
ونياً عن منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال
التأمين بالشكر الجزيل لوزارة الاقتصاد والمالية في المملكة
المغربية، ممثلة بمديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي على
استضافتها المؤتمر الثاني لمنتدى الهيئات العربية للإشراف
والرقابة على أعمال التأمين، ويسعدني الالتقاء بكم في هذا

المؤتمر سائلاً المولى عز وجل أن يكتب له وللمشاركين فيه النجاح والتوفيق لتحقيق الأهداف المنشودة منه.

الحضور الكرام

شهد قطاع التأمين في الدول العربية نمواً وتطوراً مُطرداً وملحوظاً خلال فترةٍ وجيزةٍ، تزامنت مع التطورات التنموية التي شهدتها المنطقة العربية، ومن المتوقع استمرار نمو وتطور هذا القطاع لما له من أهمية ودورٍ رئيسٍ وفاعلٍ في دعم استقرار ونمو القطاعات التجارية والصناعية كافة؛ من خلال توزيع المخاطر التي قد تواجه تلك القطاعات وتخفيف حدة آثارها. حيث تشهد المنطقة العربية فرصاً تنموية واعدة في ظل توجه الحكومات للنهوض باقتصاداتها من خلال التركيز على التنمية الداخلية، ورفع مستوى مخرجات التعليم لتلبية حاجة سوق العمل للكفاءات المؤهلة وخفض مستويات البطالة، بالإضافة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية؛ سعياً من هذه الحكومات لتلبية حاجات مجتمعاتها التي تُشكل الفئة العمرية الشابة أكبر شرائحها.

ويواجه قطاع التأمين في منطقتنا العربية في ظل ما سبق تحدياتٍ عدة ينبغي على المشرفين والمراقبين عليه والمستثمرين والعاملين فيه على حدٍ سواء العمل جنباً إلى جنب لتجاوزها والتغلب عليها. وأبرز تلك التحديات ندرة توافر الكفاءات المتخصصة والمؤهلة

علمياً ومهنياً للعمل لدى الجهات الإشرافية والرقابية ولدى الشركات العاملة في قطاع التأمين، الأمر الذي يتطلب تسخير الامكانيات وتكثيف الجهود والتعاون المستمر لاستحداث وتطوير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة في التأمين بمختلف مجالاته؛ تهدف إلى تأهيل الكوادر البشرية ورفع مستوى كفاءة ومهنية العاملين في قطاع التأمين وتلبية حاجته وسد العجز الذي يعاني منه هذا القطاع. ومن التحديات التي تواجه قطاع التأمين أيضاً؛ انخفاض مستوى التركيز على إدارة المخاطر التي قد تواجه صناعة التأمين. وتظهر أهمية زيادة التركيز على إدارة المخاطر لما لها من أثر مباشر على استمرار واستقرار نمو اقتصادات الدول العربية، لذا أصبح من الضرورة بمكان العمل بجد على رفع مستوى الوعي بأهمية إدارة المخاطر من خلال ايجاد الأنظمة والآليات الكفيلة بتفعيلها وتطويرها على مختلف المستويات وبالشكل الذي يساهم في تحقيق المقاصد والغايات المنشودة من إدارة المخاطر بمهنية ودقة. كما تواجه صناعة التأمين تحدياً آخر يتمثل في عدم تفعيل وتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات العاملة فيها، ولا يخفى على الجميع ما لتطبيق مبادئ الحكومة من إيجابيات تُسهم بشكل مباشر في ضمان استمرارية ونمو المؤسسات المالية ومنها شركات التأمين، وتجنب هذه الكيانات مخاطر المركزية في اتخاذ القرارات الإدارية وتعارض المصالح.

أيها الحضور الكرام

إنَّ تجاوز التحديات والتغلب عليها يتطلب منَّا جميعاً التعاون المستمر والفعال وتكثيف الجهود وتسخير الإمكانيات والاستفادة من الخبرات للارتقاء بمستوى قطاع التأمين في منطقتنا العربية إلى مصاف الأسواق العالمية التي سبقتنا في نشأتها وتنظيمها، ولعل من أهم صور التعاون الايجابي هو التعاون بين الأجهزة الإشرافية والرقابية على قطاعات التأمين في الدول العربية من خلال تبادل المعلومات والخبرات سيما وأن ذلك يُعد من الأهداف الرئيسة لمنئدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين وفقاً لما ورد في نظامه الداخلي. كما أن التعاون بين الجهة الإشرافية والرقابية على قطاع التأمين في كل دولة من الدول العربية وبين الشركات الخاضعة لإشرافها يُعد من أهم الركائز والدعامات لتنمية وتطوير قطاع التأمين في تلك الدولة، الأمر الذي يتطلب من الجهات الإشرافية والرقابية وكذلك الشركات بذل جهودٍ حثيثة لتفعيل وتطوير سبل التعاون بينها بالشكل الذي يخدم مصالح قطاع التأمين في كل دولة وبالتالي خدمة صناعة التأمين في المنطقة العربية.

أشكر الجميع على حسن إصغائهم واستماعهم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،